ان ينعدم القيام ويوجد بدله القعود هذا واما ما ذكره في جواب لزوم المحالات من ان شرط
صحة التكليف عندنا ان يكون الشي المكلف به متعلقا للقدرة او يكون ضده متعلقا
للقدرة آه فمردود بانه مبني على ان القدرة متعلقة باحد الطرفين وقد مر ما فيه
قال المص رفع الله درجته ومنها الاستغناء عن القدرة لان الحاجة الى القدرة
انما هي لاخراج الفعل من العدم الى الوجود وهذا انما يتحقق حال العدم لان حال الوجود
يكون واجبا فلا حاجة الى القدرة على ان مذهبهم ان القدرة غير موثرة البتة لان الموثر
في الموجودات كلها هو الله تعالى فبحثهم عن القدرة ح يكون من باب الفضول لانه
خلاف مذهبهم انتهى قال الناصب خفضه الله اقول الحاجة الى القدرة اتصاف
العبد بصفة تخرجه من الاضطرار حتى يصح كونه محلا للثواب والعقاب اذ لو لم يكن
هذه القدرة حادثة مع الفعل لا يتحقق له صورة الاختيار والله تعالى حكيم يخلق الاشياء
لمصالح لا تحصى ولا يلزم من عدم كون القدرة موثرة في الفعل الاستغناء عنه من جميع
الوجوه ولا يلزم ان يكون البحث عنه فضولا انتهى اقول من البين ان الصفة
التي تخرج الاتصاف بها العبد من الاضطرار في الفعل يجب ان يكون موثرا في الفعل
والا لكان لغوا ضايعا وايضا اذا لم يكن القدرة موثرة كيف يعلم حدوثه مع الفعل
كيف يتحقق به صورة الاختيار مع ان القول بالصورة لا معنى له واما ما قدر ان القدرة
صفة توثر على وفق الارادة وقال شارح العقايد انها صفة ازلية توثر في المقدورات
عند تعلقها بها فاذا لم يكن قدرة واما ما ذكره من ان الله تعالى حكيم يخلق الاشياء
لمصالح لا تحصى ففيه ان المص لم يقل ان مصلحة خلق القدرة منحصرة في التاثير حتى
يتجه ان يقال يحتمل ان يكون للحكم في خلقه مصالح اخرى لا تحصى بل الكلام في ان المصلحة
في خلق القدرة في العبد كما يدل عليه مفهومه هو التاثير في الفعل فاذا لم يكن موثرة
لم يكن حاجة في ذلك الى خلقه ويكون البحث عنه من هذه الجهة فضولا وهذا لا ينافي اعتداد
البحث عنه من جهة اخرى ولمصلحة اخرى وهل الذي ذكره الناصب الا مثل ان يقال
مثلا ان الفرس مخلوق لمصلحة الكتابة فاذا قيل له ان هذه المصلحة لا تظهر حتى
فيكون القول بكون ذلك مصلحة خلقه لغوا يجيب بانه يجوز ان يكون في خلق الفرس
مصالح اخرى لا تحصى وفساده مما لا يخفى هذا ويقال لهم اليس تاثير القدرة في الفعل الا
من تاثير الاله فلا بد من بلي فيقال اذا كان فاقد الالة وتاثيرها عندكم يعذر في الترك
وجب مثله في فاقد القدرة وتاثيرها فيكون الكافر معذورا في ترك الايمان ويقال لهم
في قولهم بعدم تقدم القدرة على الفعل متى يقدر احدنا على الانتقال من الشمس الى
الظل ان قلتم يقدر وهو في الشمس تركتم مذهبكم وان قلتم وهو في الظل فاي حاجة
الى القدرة ح فان قالوا يقدر حالة الانتقال قلنا ليس بين كونه في الشمس وكونه في الظل
حالة تسمى الانتقال ويكون متقدمة على احدهما متاخرة عن الاخر ويقال لهم اعندكم

حالة

كل رجل قتيل نفسا قدر على قتلها وهو حي فهو الذي نقول او وهو ميت فكيف يقدر الميت
على ان يقتل ثم اذا كان قد حصل الموت بالقتل فعلى اي شي قدر قال المص
رفع الله درجته ومنها الزام حدوث قدرة الله تعالى او قدم العالم لان القدرة مقارنة للفعل
وح يلزم احد الامرين وكلاهما محال لان قدرة الله تعالى يستحيل ان يكون حادثة والعالم
يمتنع ان يكون قديما ولان القدم مناف للمقدرة لان القدرة انما يتوجه الى ايجاد
المعدوم فاذا كان الفعل قديما امتنع اسناده الى القادر ومن اعجب الاشياء بحث
هولاء القوم عن القدرة للعبد والكلام في احكامها مع ان القدرة غير موثرة في الفعل
البتة وانه لا موثر غير الله فاي فرق بين القدرة واللون والمقدار وغيرهما بالنسبة
الى الفعل اذا كانت غير موثرة ولا مصححة للتاثير قال ابو علي بن سينا ردا عليهم لعل
القايم لا يقدر على القعود انتهى قال الناصب خفضه الله اقول حاصل هذا الاعتراض
ان كون القدرة مع الفعل لوجب حدوث قدرة الله تعالى او قدم مقدوره اذ الفرض كون
القدرة والمقدور معا فيلزم من حدوث مقدوره تعالى حدوث قدرته او من قدم قدرته
قدم مقدوره وكلاهما باطل بل قدرته ازلية اجماعا ومتعلقة في الازل بمقدوره قبل حدوثه
ولما كان ذلك ممتنعا في القديمة ايضا واجاب شارح المواقف عن هذا الاعتراض بان
القدرة القديمة الباقية مخالفة في الماهية للقدرة الحادثة التي لا يجوز بقاؤها عندنا فلا يلزم
من جواز تقدمها على الفعل جواز تقدم الحادث عليه ثم ان القدرة القديمة متعلقة في الازل
بالفعل تعلقا معنويا لا يترتب عليه وجود الفعل ولها تعلق اخر حال حدوثه تعلقا معنويا
حادثا موجبا لوجوده فلا يلزم من قدمها مع تعلقها المعنوي قدم اثارها فاندفع الاشكال
بحذافيره واما ما ذكر من التعجب من بحث الاشاعرة عن القدرة مع القول بانها غير موثرة
في الفعل فبالحري ان يتعجب من تعجبه لان القدرة صفة حادثة في العبد وهي من صفات
الكمال فالبحث عنها لكونها من الاعراض والكيفيات النفسانية وعدم كونها موثرا
في الفعل من جملة احوالها المحمولة عليها فلم لا يباحث عنها واما قوله ان لا فرق بينها
وبين اللون فقد ابطلنا هذا القول فيما سبق مرارا بان اللون لا نسبة له الى الفعل والقدرة
تقارن مع الفعل ليترتب على خلقهما صورة الاختيار ويخرج بها العبد من الجبر المطلق
ويترتب على فعله الثواب والعقاب والتكليف والله اعلم قال الامام الرازي القدرة
يطلق على مجرد القوة التي هي مبدا الافعال المختلفة الحيوانية وهي القوة الغضبية التي
هي بحيث متى انضم اليها ارادة احد الضدين حصل ذلك الضد ومتى انضم اليها ارادة
الضد الاخر حصل ذلك الاخر ولا شك ان نسبتها الى الضدين سواء وهي قبل الفعل
والقدرة ايضا يطلق على القوة المستجمعة لشرائط التاثير ولا شك انها لا يتعلق بالضدين
معا والا اجتمعا في الوجود بل هي الى كل مقدور غيرها بالنسبة الى مقدور اخر وذلك لاختلاف
الشرايط وهذه القدرة مع الفعل لان وجود المقدور لا يتخلف عن الموثر التام ولعل الشيخ الاشعري

يلزم حدوث قدرة الله تعالى او قدم العالم

المقدور بعد وراثه فقد ثبت تعلق القدرة م

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)